

////////////////////////////////////

إذا اعتبرنا أنّ الثقافة أداة مهمة في خدمة التنمية المحليّة أو العلاقات الخارجيّة، فلا بدّ من توضيح الخيارات المتعلّقة بالسياسات المرتبطة بها بشكل عاجل. وعلى الرغم من وجود اختلافات منسوبة للإطار، إلّا أنّ هذه الإشكاليّة عالميّة، ولا تقتصر على المنطقة التي تعيننا اليوم. كما أنّها تنطبق على العلاقات الداخليّة بين جنوب أوروبا وشمالها. تواجه السياسات الثقافيّة مفترق طرق وعليها اعتماد خيار من إثنين:

-الخيار الأوّل الحالي (سأطلق على هذا الخيار إسم "السحابة"، وهو مكان ضبابيّ وعال في السماء يستحيل فيه رؤية متّخذي القرارات وماهيّتها) وهو مدعوم من السياسات الثقافيّة التقليديّة الموروثة من الأمم. يهدف، بفعل هرميّة القرار، إلى الترويج لمنتجات ثقافيّة أو عناصر اعتزاز وطني، يجري بشكل عام تصوّرها وإنتاجها وهندستها والتسويق لها من قبل قطاعات محتوى كبيرة في بعض المناطق المخصّصة، وهي حضريّة بشكل عام، وتُستخدم من قبل الشركات العالميّة أو السياسات الوطنيّة. باتت هذه الحركة تخضع لمركزيّة وسيطرة وتمويل رجال أعمال عالميين، وصناديق تمويل، ومجموعات سياسيّة، ووسائل إعلام، وأحداث مؤسسانيّة كبرى.

يذهب الأمر أكثر فأكثر باتجاه نموذج تفكير (وايداع) آحادي، يتلاءم مع فكرة السوق الواحدة، ويسعى إلى إنكار القدرة الإبداعية للجميع (خلافًا لكلّ الإتفاقات الدوليّة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع المعاهدات المرتبطة بمعاهدات الأونيسكو).

نذكر من أهمّ تداعيات هذا الخيار رقابة ذاتيّة متزايدة من قبل الفنّانين فتنلّهم مع تطلّعات السوق والنموذج المفروض، ما يؤدّي بدوره إلى تجزئة المجتمع إلى مراكز وضواحي، في تناقضات عرقيّة ودينيّة، وهي من دون أي شكّ أساس النزاعات العنيفة.

تصبح أشكال الفنّ الشعبيّة متصلّبة، ومتكرّرة، وهي إشارة أكيدة إلى أنّ حقّ الإنسان بالاختيار هو في دائرة الخطر، أو هو محصور بنخبة محدودة.

بالعودة إلى موضوع اليوم، ينطبق هذا المنطق فقط على شكل محدّد للغاية من التحرك، وهو رحلة اللاعودة من الضواحي إلى مراكز الإنتاج.

إنّ أول من يدفع الثمن هو الأجيال الصاعدة من الفنّانين، والأفكار والرغبات الجديدة، ومناطق الأطراف، والأقلّيّات. وبعيدًا عن أي اعتبار فلسفي، يمكن أن نرى في ذلك إشارة لإدارة سيّئة على المدى البعيد، وقد تكّلف اقتصاداتنا المليارات. لا يمكن للخيار الأوّل هذا أن يكون النموذج المحتذى به. تتعارض آثاره بشكل كبير مع الخيار الثاني.

-يتكوّن الخيار الثاني (وسأطلق عليه إسم "الخطوة الأولى") من مجموعة أدوات وأماكن ومساحات اختبار وأسواق صغيرة أكثر تعقيدًا وعضويّة وولوجًا ومرونة، وهي بمثابة الأوكسجين للأجيال الجديدة من المبدعين. إنّها أماكن الحدث.

هي مفعمة بالحيوية بفضل شبكة نظراء متعدّدة الأطراف، ولا يمكن لأيّ سياسة التحكّم بها. يصعب السيطرة عليها بسبب طبيعتها، وتعارض في أغلب الأحيان النماذج المسيطرة. تتميز آلية العرض والطلب هذه، والتعبير عن الفضول، والاختبار، وحرية الإبداع، بالقوة والهشاشة في آن، وتتطلب الدعم.

إنه المكان الذي يلتقي فيه الوافدون الجدد، ويتمكّنون من اكتشاف بعضهم. ولكن، كما نعلم، تزيد الافتراضية دائماً من الرغبة في اللقاء الحسي، وتستدعي اللقاءات الأولى بشكل طبيعي تطورات أطول ولموسة أكثر، وتتطلب معرفة أفضل ب"الأخر". هنا بالتحديد يلعب ما نطلق عليه اسم "التجوال" دوراً أساسياً، كعنصر تطوّر في وسط هذه الأطراف المتعدّدة. كما يساهم بشكل لا بأس به في تطبيق الإتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيّما الحقوق الثقافية، أو التّوّع الثقافي.

حتّى ولو كانت كلّ من هذه "الخطوات الأولى" صغيرة جداً لتسليط الضوء عليها، يكوّن تراكمها بشكل طبيعي رافعة رائعة للتغيير، ورسالة عالمية قوية، وقد رأينا في الماضي القريب أنّ باستطاعتها أيضاً أن تودّي إلى ثورات.

بالنظر إلى واقع المنطقة الأوروبية العربية المتوسطية بالتحديد، وهي منطقة توازي أوروبا إبداعاً، وحيث الديموغرافيا تحسّن من ضغط الأجيال الجديدة، تُظهر اليوم نماذج السياسات الثقافية التي نُسخت عن الغرب مدى عجزها عن سدّ حاجات هذه الأجيال الجديدة من فنّانين ونشطاء ثقافيين. في هذه المنطقة، من شأن حصر الثقافة بالإرث والسياحة فقط أن يودّي إلى كبت عظيم، وتغذية هجرة الأدمغة (في اتجاه واحد)، وهدر هائل في الموارد الفكرية، ناهيك عن الذلّ الذي ينتج عنه.

لذا، يبدو لي من الضروري المساعدة في هيكلة الإبداع المحلي، وجعله مستقلاً ومرئياً وأهلاً بالإعتزاز، وتسهيل تحرّكه والتسويق له. تنتظر هذه المنطقة بفارغ الصبر مضاعفة مبادرات المجتمع المدني الثقافي ونثبيتها، وهذا ما يُنتظر منّا.

حقّق برنامج "ساوث ميد سي في" الكثير على هذا المستوى، ونحن بحاجة إلى برامج مماثلة في حال أردنا نحن الأوروبيون أن نبقى على علاقات جوار مثمرة وسلمية مع العالم العربي والشرق الأوسط، على أمل موازنة الآثار الفظيعة للأنماط الجيوسياسية الجديدة الحالية.

ونظراً لعدم خضوع المؤسسات الأوروبية لمنطق السيادة الوطنية، عليها أن تضع الفنون والثقافة في صلب التنمية المحلية، والتنمية المحلية في صلب سياساتها الدولية.

ختاماً، إسمحوا لي بالإقتباس من المادّة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:  
"يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق".

بمفهومي، يعني التساوي في الكرامة غياب أي ثقافة مهيمنة.  
شكراً لحسن المتابعة،

فردينان ريشار

بروكسيل في 10 نيسان/ أبريل 2018.